## المحاضرة الثامنة

## نظريات التغير الاجتماعي

### ثالثا: النظريات العاملية

**2-1- نظرية العامل التكنولوجي:** تؤكد نظرية العامل التكنولوجي أن التكنولوجيا هي السبب الأساسي للتغيير الاجتماعي [1]. تعد نظرية ويليام أوغبورن للتغير الاجتماعي واحدة من أكثر نظريات العوامل التكنولوجية شهرة [1]. وفقًا لأوجبرن ، فإن التكنولوجيا هي المحرك الأساسي للتغيير الاجتماعي ، وتؤدي التقنيات الجديدة إلى تغييرات في الهياكل الاجتماعية والقيم والمعايير [1]. تمت دراسة تأثير التكنولوجيا على التغيير الاجتماعي من قبل العديد من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا والاقتصاديين والمؤرخين [2]. تكشف الأدبيات المتعلقة بالتكنولوجيا والتغيير الاجتماعي أنه تم إنجاز الكثير حتى الوقت الحاضر [2]. ومع ذلك ، هناك أطر نظرية مختلفة لشرح العلاقة بين التكنولوجيا والتغير الاجتماعي ، مثل الحتمية التكنولوجية والمادية الثقافية [3].

تستند نظرية العامل التكنولوجي على افتراض أن التكنولوجيا هي المحرك الأساسي للتغيير الاجتماعي [1] [2] [3]. الحتمية التكنولوجية هي نظرية اختزالية تفترض أن تكنولوجيا المجتمع تتقدم باتباع منطقها الداخلي الخاص بالكفاءة [3]. تعكس هذه النظرية وجهة نظر مادية للعالم وتفترض أن التكنولوجيا هي قوة مستقلة تشكل المجتمع [2] [3]. ومع ذلك ، فإن الحتمية التكنولوجية هي نظرية مثيرة للجدل ، ويجادل بعض العلماء بأنها تبالغ في تبسيط العلاقة المعقدة بين التكنولوجيا والمجتمع [4]. تدعي نظرية التشكيل الاجتماعي ، على سبيل المثال ، أن العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع أكثر تعقيدًا وأن العوامل الاجتماعية تلعب أيضًا دورًا مهمًا في تشكيل التكنولوجيا وتأثيرها على المجتمع [4].

تم انتقاد نظرية العامل التكنولوجي من قبل العلماء الذين يجادلون بأنها تبالغ في تبسيط العلاقة المعقدة بين التكنولوجيا والمجتمع [1] [2] [3]. يجادل نقاد الحتمية التكنولوجية ، على وجه الخصوص ، بأنها نظرية اختزالية تفترض أن التكنولوجيا هي قوة مستقلة تشكل المجتمع [2] [3]. وهم يجادلون بأن هذا الرأي يتجاهل العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على تطوير واستخدام التكنولوجيا [2] [3]. تجمع النظرية النقدية للتكنولوجيا بين الرؤى المستمدة من فلسفة التكنولوجيا ودراسات التكنولوجيا البنائية لتوفير إطار لتحليل العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع [2]. يجادل باكنجهام بأن العقلانية التكنولوجية هي في الواقع العامل المهيمن في تكوين النظم الاقتصادية النظرية [4].

**2-2- نظرية العامل الديمغرافي:** تقترح نظرية العامل الديموغرافي أن التغيرات الديموغرافية ، مثل التغيرات في معدلات المواليد ومعدلات الوفيات والهجرة ، يمكن أن تؤدي إلى تغيير اجتماعي [1] [2] [3] [4] [5]. تقترح هذه النظرية أن التغييرات في الحجم والتكوين والتوزيع السكاني يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الهياكل والقيم والمعايير الاجتماعية [1] [3]. تم اقتراح نظرية ديموغرافية للتغيير الاجتماعي ، مما يعني أنه يمكن استخدام التغييرات الديموغرافية للتنبؤ بالتغير الاجتماعي [1]. تمت دراسة الجوانب الديموغرافية للتغيير الاجتماعي في سياقات مختلفة ، مثل سياسة الإسكان في أيرلندا الشمالية [3]. الديموغرافيا هي دراسة السكان والتغيرات التي تطرأ على السكان بمرور الوقت من خلال معدلات المواليد ومعدلات الوفيات والهجرة [4]. يمكن استخدام نظريات علم الاجتماع لشرح التغيرات الديموغرافية وتأثيرها على المجتمع [4].

تشمل العوامل الديموغرافية التي تؤثر على التغيير الاجتماعي التغييرات في حجم السكان وتوزيعهم وخصائصهم مثل العمر والجنس والعرق [1] [2] [3] [4] [5]. يمثل النمو السكاني وزيادة الكثافة السكانية الأشكال الديموغرافية للتغيير الاجتماعي [5]. يمكن أن يكون للتغييرات في معدلات المواليد ومعدلات الوفيات والهجرة تأثير كبير على التغيير الاجتماعي [2] [4]. على سبيل المثال ، يمكن أن تؤدي التغييرات في معدلات الخصوبة إلى تغييرات في الهياكل الأسرية وأدوار الجنسين [4]. يمكن أن تؤثر التغييرات في معدلات الوفيات على الهيكل العمري للسكان وتؤدي إلى تغييرات في المؤسسات الاجتماعية مثل أنظمة الرعاية الصحية والتقاعد [4]. يمكن أن تؤدي الهجرة أيضًا إلى تغييرات في تكوين وتوزيع السكان وتؤثر على الهياكل الاجتماعية والأعراف الثقافية [2] [4].

تفترض نظرية العامل الديموغرافي أن التغيرات الديموغرافية ، مثل التغيرات في معدلات المواليد ومعدلات الوفيات والهجرة ، يمكن أن تؤدي إلى تغيير اجتماعي [1] [2] [3] [4] [5]. تقترح هذه النظرية أن التغييرات في الحجم والتكوين والتوزيع السكاني يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الهياكل والقيم والمعايير الاجتماعية [1] [3]. الديموغرافيا هي دراسة إحصاءات السكان وتأثيرها المتغير على السكان بمرور الوقت [5]. المكونات الثلاثة الأكثر أهمية التي تؤثر على التركيبة السكانية هي الخصوبة والوفيات والهجرة [5]. يمكن قياس هذه المكونات ويمكن أن توفر لمحة سريعة عن التغييرات التي تطرأ على السكان [5]. تشرح نظرية التحول الديموغرافي ، على سبيل المثال ، التحول التاريخي من معدلات المواليد المرتفعة ومعدلات الوفيات المرتفعة إلى معدلات المواليد المنخفضة ومعدلات الوفيات المنخفضة في المجتمعات [4]. يمثل النمو السكاني وزيادة الكثافة السكانية الأشكال الديموغرافية للتغيير الاجتماعي [3].

يجادل منتقدو نظرية العامل الديموغرافي بأنها تبالغ في تبسيط العلاقة المعقدة بين التغيرات الديموغرافية والتغيير الاجتماعي [1] [2] [3]. على سبيل المثال ، تم انتقاد نظرية التحول الديموغرافي لفشلها في تقديم تفسيرات أساسية لانخفاض معدلات المواليد في الدول الغربية [1]. يجادل النقاد بأن أسباب التغيرات الديموغرافية متنوعة وتختلف من بلد إلى آخر [1]. يرى بعض العلماء أن التحول الديموغرافي ظاهرة أوروبية وليست بالضرورة ذات صلة بتجربة المناطق الأخرى [2]. يجادل النقاد أيضًا بأن العوامل الديموغرافية محددة اجتماعيًا ومحددة اجتماعيًا ، وأن العوامل الاجتماعية تلعب أيضًا دورًا مهمًا في تشكيل التغيرات الديموغرافية وتأثيرها على المجتمع [4].

**2-3- نظرية العامل الايكولوجي:** تقترح نظرية العامل البيئي أن التغيرات في البيئة الطبيعية يمكن أن تؤدي إلى تغيير اجتماعي [1] [2] [3] [4]. يمكن أن تؤدي الإجراءات البشرية التي تؤدي إلى تغييرات في استخدام الأراضي ، أو تدوير المغذيات ، أو الهيدرولوجيا ، أو مستويات التلوث إلى تقليل قدرة النظام البيئي على الصمود وتؤدي إلى التغيير الاجتماعي [1]. يشمل التأثير البيئي ثلاث فئات من التأثيرات البشرية على المحيط الحيوي: الاستنزاف غير المباشر للأنظمة الحية من خلال التغييرات في النظم الفيزيائية والكيميائية ، والاستنفاد المباشر للنظم الحية من خلال الاستغلال المفرط ، والتلوث [4]. لقد أثرت العولمة بشكل كبير على الاقتصاد والبيئة والمجتمع ، ويعتبر التعرف على الآثار البيئية لاستخدام الموارد الطبيعية أمرًا مهمًا لفهم العلاقة بين البيئة والتغير الاجتماعي [3]. تقترح نظرية العامل البيئي أن التغيرات في البيئة الطبيعية يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الهياكل والقيم والمعايير الاجتماعية [1] [2] [3] [4].

يمكن أن تؤثر العوامل البيئية على الهياكل الاجتماعية مثل النظم الاقتصادية ، واستخدام الأراضي ، ورفاهية المجتمع [1]. يمكن أن تؤدي التغييرات في استخدام الأراضي أو تدوير المغذيات أو الهيدرولوجيا أو مستويات التلوث إلى تقليل مرونة النظام البيئي وتؤدي إلى التغيير الاجتماعي [1]. على سبيل المثال ، يمكن أن يؤدي الصيد الجائر في المناطق الساحلية إلى تناقص أعداد الأسماك والتلوث البحري ، مما قد يؤثر على سبل عيش مجتمعات الصيد [2]. يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم الضغط الذي تضعه تنمية الأراضي على المناطق الساحلية الهشة ، مما قد يؤثر على

الاقتصاد والبنى الاجتماعية للمجتمعات الساحلية [3]. يمكن أن تعزز التغييرات في النظم البيئية والأنظمة الاجتماعية بعضها البعض ، مما يؤدي إلى دورة حميدة حيث يؤدي تحسين رفاهية المجتمع إلى حماية بيئية أفضل تعزز رفاهية المجتمع [1]. من ناحية أخرى ، يمكن أن يؤدي التدهور البيئي إلى تأثيرات اجتماعية سلبية مثل تدمير الموائل وإزالة الغابات وإساءة استخدام الموارد [2].

تفترض نظرية العوامل البيئية أن التغيرات في البيئة الطبيعية يمكن أن تؤدي إلى تغيير اجتماعي [1] [2] [3] [4] [5]. تقترح هذه النظرية أن البيئة الطبيعية والهياكل الاجتماعية مترابطة وأن التغييرات في أحدهما يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الآخر [1] [4]. تقترح النظرية البيئية أن توافر الموارد ، مثل الضوء والماء والمغذيات ، يضع قيدًا كبيرًا على المزايا النسبية للكائنات المختلفة [4]. تنص نظرية النظم البيئية على أننا نواجه بيئات مختلفة طوال حياتنا قد تؤثر على سلوكنا بدرجات متفاوتة [1] [5]. تفترض النماذج البيئية لتغيير السلوك أن هناك مستويات متعددة من التأثير على سلوك معين وأن هناك تفاعلات عبر هذه المستويات [3]. تعترف نظرية العامل البيئي بالتأثيرات البيئية لاستخدام الموارد الطبيعية وتأثير الأعمال البشرية على البيئة الطبيعية [2].

يجادل منتقدو نظرية العامل البيئي بأنها تبالغ في تبسيط العلاقة المعقدة بين البيئة الطبيعية والتغير الاجتماعي [1] [2] [3]. على سبيل المثال ، تم انتقاد نظرية النظم البيئية لكونها صعبة الاختبار تجريبيًا [4] [5]. يجادل النقاد بأن النظرية لا تقدم تفسيرًا واضحًا لكيفية تفاعل الأنظمة البيئية المختلفة مع بعضها البعض وكيف تؤثر على السلوك البشري [1] [2] [3]. يجادل النقاد أيضًا بأن النظرية لا تفسر بشكل كاف دور العوامل الاجتماعية والثقافية في تشكيل العلاقة بين البيئة الطبيعية والتغير الاجتماعي [1] [2] [3]. يجادلون بأن العوامل الاجتماعية والثقافية يمكن أن تتوسط في تأثير العوامل البيئية على الهياكل والقيم والمعايير الاجتماعية [1] [2] [3].

**3-2- نظرية العامل الاقتصادي:** تقترح نظرية العامل الاقتصادي للتغير الاجتماعي أن التغيرات في الظروف الاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى التغيير الاجتماعي [1] [2] [3]. غالبًا ما يُنظر إلى النمو الاقتصادي والتنمية على أنهما محركان مهمان للتغيير الاجتماعي ، حيث يمكن أن يؤديا إلى تغييرات في الهياكل والقيم والمعايير الاجتماعية [2]. النظرية الماركسية ، على سبيل المثال ، تقوم على افتراض أن التغيرات في "البنية التحتية" الاقتصادية للمجتمع هي المحرك الرئيسي للتغيير الاجتماعي [3]. قد تعمل العوامل الاقتصادية كمعايير في نظريات التغيير الاجتماعي ، حيث يتم تعريف النمو الاقتصادي على أنه "سلسلة من التطورات في التكنولوجيا و" [1] [2]. تقترح نظرية العامل الاقتصادي أن التغيرات في الظروف الاقتصادية يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الهياكل والقيم والمعايير الاجتماعية [1] [2] [3]. ومع ذلك ، يجادل النقاد بأن نظرية العامل الاقتصادي تبالغ في تبسيط العلاقة المعقدة بين الظروف الاقتصادية والتغير الاجتماعي وأن العوامل الاجتماعية والثقافية تلعب أيضًا دورًا مهمًا في تشكيل العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع [2] [3].

يمكن أن تؤثر العوامل الاقتصادية على الهياكل الاجتماعية مثل عدم المساواة في الدخل والتوظيف والتعليم وهيكل الأسرة [1] [2] [3] [4] [5]. يمكن أن تتنوع الاقتصادات الوطنية على نطاق واسع فيما يتعلق بالبطالة والضرائب وعدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي والعديد من العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الهياكل الاجتماعية [1]. يؤثر الهيكل الاجتماعي ، خاصة في شكل الشبكات الاجتماعية ، على النتائج الاقتصادية لثلاثة أسباب رئيسية: تؤثر الشبكات الاجتماعية على تدفق المعلومات وتوزيعها ، وتؤثر على قدرة الأفراد على تنسيق أفعالهم ، وتؤثر على قدرة الأفراد على الوصول إلى الموارد [2]. تقوم النظرية الماركسية على افتراض أن التغيرات في "البنية التحتية" الاقتصادية للمجتمع هي

المحرك الرئيسي للتغيير الاجتماعي [3]. بالنسبة لماركس ، يتكون المجتمع من بنيتين - "البنية التحتية" و "البنية الفائقة" [3]. يمكن أن تؤثر العوامل الاقتصادية أيضًا على الحراك الاجتماعي والتدين والعوامل الثقافية الأخرى التي تشكل النتائج الاقتصادية [5]. يمكن أن يكون للعوامل الاقتصادية تأثير كبير على الهياكل والقيم والمعايير الاجتماعية [1] [2] [3] [4] [5].

تفترض نظرية العامل الاقتصادي أن التغيرات في الظروف الاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى تغيير اجتماعي [1] [2] [3] [4] [5]. غالبًا ما يُنظر إلى النمو الاقتصادي والتنمية على أنهما محركان مهمان للتغيير الاجتماعي ، حيث يمكن أن يؤديا إلى تغييرات في الهياكل والقيم والمعايير الاجتماعية [2]. قد تكون العوامل الاقتصادية بمثابة معايير في نظريات التغيير الاجتماعي ، حيث يتم تعريف النمو الاقتصادي على أنه "سلسلة من التطورات في التكنولوجيا و" [2]. تقوم النظرية الماركسية على افتراض أن التغيرات في "البنية التحتية" الاقتصادية للمجتمع هي المحرك الرئيسي للتغيير الاجتماعي [3]. بالنسبة لماركس ، يتكون المجتمع من بنيتين - "البنية التحتية" و "البنية الفائقة" [3]. تقترح نظرية العامل الاقتصادي أن التغيرات في الظروف الاقتصادية يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الهياكل والقيم والمعايير الاجتماعية [1] [2] [3] [4] [5].

يجادل منتقدو نظرية العامل الاقتصادي بأنها تبالغ في تبسيط العلاقة المعقدة بين الظروف الاقتصادية والتغير الاجتماعي [1] [2] [3] [4]. تم انتقاد النظرية الاقتصادية السائدة لاحتوائها على تجاهل شبه كامل لأهمية العوامل الاجتماعية [1]. يجادل النقاد بأن النظرية لا تفسر بشكل كاف دور العوامل الاجتماعية والثقافية في تشكيل العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع [2] [3] [4]. وهم يجادلون بأن العوامل الاجتماعية والثقافية يمكن أن تتوسط في تأثير العوامل الاقتصادية على الهياكل والقيم والمعايير الاجتماعية [2] [3] [4]. يجادل النقاد أيضًا بأن التفسير الحتمي للتغيير الاجتماعي بسيط للغاية وأن التغيير الاجتماعي هو نتيجة لعدد من العوامل [4]. في حين أن العوامل الاقتصادية قد تكون بمثابة معايير في نظريات التغيير الاجتماعي ، فهي ليست العوامل الوحيدة التي تؤثر على التغيير الاجتماعي [5].